

فهل يا ربيع من يقظة
في تصحيح المسار،
والأ الدمار؟!!!

المفحم

لِفَحْمِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ

لِتَعَدِّيهِ عَلَى أَحَادِيثِ صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ

هذا هو الردُّ المفحم على من خالف العلماء،

وتشدد، وتعصب لأرائه الضالة،

ولم يقنع بنقدهم للأحاديث في صحيح الإمام مسلم

تأليف

جمال السنّة فضيلة الشيخ العلامة المحدث

أبي عبد الرحمن فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله تعالى

(الجزء الأول)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شَرِّهِ
 أَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
 وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾
 [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
 زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ
 اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
 وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-
 ٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ
 الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فنحن اليوم مع أثر جديد من آثار (المنهج التميمي) المقترح من ربيع المدخلي، وهو قائم على نبذ البحث العلمي، واعتماد التقليد لبحوث ربيع المدخلي، وهو أساس الدعوة السحائية المرجئية في (شبكة سحاب)، والله المستعان.

وبناءً على ذلك فإن من أصول دعوتهم الرجوع إلى مباحث المدخلي في (شبكة سحاب) جملةً وتفصيلاً بدون أي مناقشة، أو اعتراض، أو ردّ، أو غير ذلك، فهي قائمة على نبذ البحوث العلمية القائمة على الدليل من الكتاب، والسنة وآثار السلف، وأقوال العلماء، واعتمادهم على تقليد ربيع المدخلي في بحوثه البالية^(١).

فالدعوة السحائية دعوة فتنة، وأي فتنة أعظم من فتنة من يرى التقليد لأفكار المدخلي هو الدين، ويعُدُّ ترك أفكاره، واتباع الدليل هو البدعة، إذا ما قرأ بحثاً قائماً على ضدّ ما يراه؟!!!!.

أقول ذلك؛ لأنني في هذا البحث العلمي قد ناقشت المدخلي في مسألة إنكاره لنقد بعض (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وسمحت لنفسي أن أجعلها مسألة قابلة للبحث والعرض على الدليل.

(١) التي ليس فيها ترتيب، ولا تحقيق، ولا تدقيق، ولا تخريج وافي للأحاديث، ولا تخريج الآثار، ولا ترى فيها المراجع العلمية التي تعطي البحث حقّه، ولا ترى فيها كثرة أقوال العلماء، ولا فيها التأصيل المعتمد في العلم، بل تراه يكثر الكلام على طريقة الحزبيين والعقلانيين، والله المستعان.

فأوصلني هذا النظر السلفيُّ إلى نَسْفِ تلك الاعتراضات التي اعترضها المدخلي في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) وبيان أنها خطأ محض، ليس لها من الحق نصيب^(١).

أقول هذا كُلُّه؛ لشدة ثقتي بصحة ما توصلتُ إليه في تتبع مخالفات المدخلي في الدين من كتبه وأشرطته، ولأنني لم أترك سبيلاً من سُبُل التحري، والتثبت إلا سلكته، وكبحتُ نفسي بالحلم والأناة في ذلك.

وإن كنت، ولم أزل أعلم من ضعف المدخلي في العلم، وجهله فيه ما يمكن معه أن يحيف الحيفَ العظيم كما هو ظاهر منه، وهو يحسب أنه على الصراط المستقيم!!!^(٢)، لكن ماذا أعمل؟! والحقُّ أمامي أراه كالشمس، والأدلة تتوارد تترّسى على إحقاقه، وإزهاق الباطل.

وذلك أن المسائل التي يطرحها المدخلي وضلَّ فيها من مسائل العقيدة الكبار، ومن أصول الدين العظمى، تترتب عليها جنة أو نار والعياذ بالله. ولقد ابتدأت التفكير أيضاً في مسألة اعتراضه - كما سبق - على نقد بعض (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ومناقشته في ذلك، وقمت أتصفح

(١) قلت: ومراده بذلك نبذ البحوث العلمية بالدليل التي تكشف جهله في الدين، والاعتماد على تقليد بحوثه البدعية.

(٢) قال تعالى: ((قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)) [الكهف: ١٠٣ و ١٠٤].

كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) حرصاً مني على زيادة التثبت، وبغرض آخر هو التفرق له في بحث مستقل، فوجدته مليئاً بالاعتراضات على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله) تناقض قوله في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦)، فانهارت عندي الاعتراضات التي ذكرها في (كشفه البالي)!!!.

ولقد أعانني هذا الاطلاع بعد ذلك إلى النتائج المهمة التي توصلت لها في كتابه المذكور، أن المدخلي يتناقض في أقواله كثيراً، فهو لا يثبت على قول إلا تركه إلى آخر اللهم سلم سلم.

وإني من خلال هذا البحث، وما تضمّنه من عرض نقد المدخلي لـ(أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله) لأرجوا أن أكون قد كشفت أمره المتناقض في الأحكام، والكلام في العلم، وطلبة العلم خاصة وللمسلمين عامة، لأن من سمات أهل البدع التناقض في العلم^(١)، والله المستعان.

وللعلم أنني لا أنتقد المدخلي هنا فيما أعلاه من (أحاديث في صحيح الإمام مسلم رحمه الله) جملةً وتفصيلاً، وهل أصاب في ذلك أو أخطأ، فهذا له موضعه في مكان آخر، اللهم سدّد سدّد.

(١) فإن خالف أحد هذا الأمر، وأبى إلا التقليد الأعمى للمدخلي، فليعلم أنه مخذول، فالحق أبلج، والدين محفوظ، فلن ينفعه أن يشنع على الحق، ولا أن يسعى في التشويش بين المسلمين، ولا بأيّ حجة، ولو ركب كل مركب، فليترخ، وليسترخ!!!.

لكن المقصود هنا هو أن أبيض أن ربيعاً ضعفاً الأحاديث الكثيرة من (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله) إما في الإسناد!، أو في المتن!!، أو في الإسناد والمتن معاً!!!^(١).

مع أنه في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) يحرم الاعتراض على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله) مطلقاً، ويعتبر ذلك ضدّ (الحافظ مسلم رحمه الله وصحيحه)، بل يعتبره من الإرجاف على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، والله المستعان.

فقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٥) وهو ينتقديني في ذلك: (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة^(٢)،

(١) ولا يفيد شياً عندما صرح بعدم الكلام على صحيح الإمام مسلم رحمه الله مطلقاً أن يصح بعض الأحاديث بالشواهد والطرق الخارجة عن (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، لأن على مذهبه في (كشفه البالي) لا يُجوز الكلام على (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) جملةً وتفصيلاً!!!.

(٢) وبناءً عليه، فلم تشمل الدراسة لنقد المدخلي أحاديث صحيح مسلم ما رجحه وضعفه، بل المقصود تبين أنه اعترض عليها مع أنه يطلب من غيره أن لا يعترض عليها!!!.

(٣) وهذا الحديث ضعفه الإمام البخاري، والإمام محمد بن طاهر، والإمام ابن عدي، والإمام العقيلي، وغيرهم، أفلا تقتنع بتضعيف هؤلاء الأئمة في الجرح والتعديل، يحامل الجهل والتضليل!!!.

وأحاديث الشفاعة^(١)، ألف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة^(٢)!. اهـ

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله ﷺ عموماً^(٣))، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذناهم^(٤)). اهـ

قلت: وهذا كلام - كما سوف يأتي - ينطوي على تدليس وتلبيس، إذ ليس نشاطي ضد (أحاديث من صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل هذا من أراجيفك عليّ مرادك التشويش، والتحريش، والتهويش، وهذا - والله الحمد - آخر ما في جُعبَةِ المدخلي من الكلام على السلفيين بلا حُجَّة ومَحَجَّة!.

(١) وهذا من الكذب أنا لم أضعف أحاديث الشفاعة، بل ضعفت زيادة: (لم يعملوا خيراً قط)، وأما أحاديث الشفاعة، فهي صحيحة خرجتها في كتابي (القناعة)، والله الحمد والمنة.

(٢) وهذا أيضاً من الكذب فأنا لم أفذف صحيح الإمام مسلم بكثرة الأحاديث الشاذة، فلم أضعف فيه في هذا الوقت، إلا حديث: (صوم يوم عرفة)، وزيادة: (لم يعملوا خيراً قط) اللهم غفرًا.

(٣) أليس هذا تلبيساً شديداً، وتدليساً كبيراً.

(٤) قلت: وكلامه هذا يعارض كلامه في الأحاديث في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) فتنبه.

وأخيراً أدعو الله العلي القدير أن يُلهمنا الرُّشد والصواب، ويجنبنا الخطأ
والزلل، ويتقبل مني عملي كلّه خالصاً لوجهه الكريم، وينفعني به يوم لا ينفع
مألٌ، ولا بنون.

والصلاة والسلام على أشرف المسلمين، خاتم النبيين، محمد المصطفى
صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين.

كتبه

أبو عبد الرحمن الأثري

ذكر الدليل

على تناقض المدخلي في مسألة

نقد (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)

قال ربيع المدخلي في (كشفه البالي) (ص ١٥): (ولا نرى نشاطه إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم، مثل حديث: صوم يوم عرفة، وأحاديث الشفاعة، ألف في ذلك كتابين! مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة!). اهـ

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦): (أين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح مسلم، وعن سنة رسول الله ﷺ عموماً^(١)، وترد عنها أكاذيب، وأراجيف المستشرقين وأذناهم)^(٢). اهـ

قلت: وهذا كلام ينطوي على تدليس وتلبيس، إذ ليس نشاطي ضد (أحاديث من صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل هذا من أراجيفك عليّ مرادك التشويش، والتحريش، والتهويش، وهذا - والله الحمد - آخر ما في جعبة المدخلي من الكلام على السلفيين بلا حجة ومحنة!.

(١) أليس هذا تلبساً شديداً، وتدليساً كبيراً.

(٢) قلت: وكلامه هذا يعارض كلامه في الأحاديث في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) فتنبه.

قلت: فاتِّهَم المدخلي اتِّهَام باطل، راجعٌ إلى المدخلي، مردودٌ عليه^(١).
 وممَّا لا يخفى على أهل الحديث أن الإمام مسلماً رحمه الله أورد في كتابه
 (الصحيح) عدداً من الأحاديث أصاب في صحة بعضها، وأخطأ في البعض
 الآخر، فله أجر على اجتهاده في تبيين السنة النبوية.
 وقد تعقبه الحُفَّاز في عدد من الأحاديث، ولم يقل أحد من العلماء^(٢) بأن
 هذا فيه طعن في الإمام مسلم رحمه الله وصحيحه^(٣).
 فقد تكلم أئمة أفاضل في بعض أحاديث صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله
 على قواعد أهل الحديث لحفظ السنة النبوية.

وإليك أسماءهم مرتبة على تاريخ وفياتهم:

- (١) الحافظ البُخَارِيُّ رحمه الله نفسه (المتوفى سنة: ٢٥٦هـ).
- (٢) الحافظ وَأَبُو دَاوُدَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٢٧٥هـ).
- (٣) الحافظ ابْنُ خُزَيْمَةَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١١هـ).
- (٤) الحافظ أَبُو الْفَضْلِ بنُ عَمَّارِ الشَّهِيدِ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣١٧هـ).
- (٥) الحافظ ابْنُ حِبَّانَ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٥٤هـ).

(١) كما قال المدخلي الجاهل بأصول الحديث وعلمه!!!.

(٢) لأنه لم يبيِّن حجته في هذا، والله المستعان.

(٣) قلت: ومن هنا يظهر للمسلم الحق مدى الفرق الشاسع بين أهل العلم، وبين أهل الجهل ومنهم المدخلي، لأنهم أبعد ما يكونوا عن تفقه علم الحديث وأصوله.

- ٦) الحافظ الدَّارَقُطْنِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٥هـ).
- ٧) الحافظ الحَطَّابِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٣٨٨هـ).
- ٨) الحافظ البيهقي رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٥٨هـ).
- ٩) الحافظ ابنُ عبد البرِّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٦٥هـ).
- ١٠) الحافظ أبو علي الغساني رحمه الله (المتوفى سنة: ٤٩٨هـ).
- ١١) الحافظ القاضي عياض رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٤٤هـ).
- ١٢) الحافظ عبدُ الحقِّ الإشبيلي رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٨١هـ).
- ١٣) الحافظ ابنُ الجوزي رحمه الله (المتوفى سنة: ٥٩٧هـ).
- ١٤) الحافظ ابنُ الصَّلاح رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٤٣هـ).
- ١٥) الحافظ المنذري رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٥٦هـ).
- ١٦) الحافظ النَّوَوِيُّ رحمه الله (المتوفى سنة: ٦٧٦هـ).
- ١٧) الحافظ شيخ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٢٨هـ).
- ١٨) الحافظ ابنُ عبد الهادي رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٤هـ).
- ١٩) الحافظ الذهبي رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٤٨هـ).
- ٢٠) الحافظ ابنُ القيم رحمه الله (المتوفى سنة: ٧٥١هـ).
- ٢١) الحافظ البلقيني رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٠٥هـ).
- ٢٢) الحافظ ابنُ حجر رحمه الله (المتوفى سنة: ٨٥٢هـ).

فهذا الجُمُّ الغفير من الأئمة الكبار، ممن تكلموا في بعض أحاديث صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، فهل كل هؤلاء لا يعتد بقولهم في الشريعة المطهرة؟^(١) وبهذا يتبين بأن أحاديث صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله لم يجمع على صحتها، وليس فيه أن كل الأحاديث التي فيه متلقاة بالقبول^(٢).
 إذاً لم يحصل الإجماع على صحة أسانيد صحيح الحافظ مُسْلِمٍ رحمه الله، وذلك لنقد أئمة أهل الحديث لها كما سبق القول في ذكر أسمائهم^(٣).
 وهذا صنيع أئمة أهل الحديث، الذي يدل على إمامتهم وفهمهم لهذا العلم.

قلت: ومع ذلك فقد تناقض المدخلي -كعاداته- في مسألة نقد (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فمرة ينقدها هو، ومرة لا يرضى بنقدها مطلقاً كما سبق.

واستمع إلى نقد ربيع المدخلي لأحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله، ليتبين أنه متناقض في العلم، والله المستعان.
 الحديث الأول: (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع).

(١) فهذه هي طريقة أهل الحديث، وهم أعلم الناس بعلمهم، فإليهم يكون المرجع عند التنازع.

(٢) انظر: (ردع الجاني المتعدي على الألباني) لابن عوض الله (ص ٩٤ - ١١٤).

(٣) ومن يخدم السنة بهذه الطريقة العلمية لا يكون متعدياً ولا مشوشاً عليها، بل هذا عين العدل والإنصاف والتحقيق العلمي.

وانظر: (الضعيفة) للشيخ الألباني (ج ٣ ص ٤٦٥).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ١٠) من طريق شعبة عن خبيب بن عبدالرحمن عن حفص بن عاصم قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.
 ورواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ١٠) من طريق شعبة عن خبيب بن عبدالرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك.

فرواه مسلم مرسلًا، موصولًا.

ولقد رجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه: (التتبع) (ص ١٧٦) أن الحديث مرسل بحجة أن الذين أرسلوه جماعة^(١).

قلت: وضعف المدخلي الحديث، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ورجح الإرسال على الوصل، ووافق الحافظ الدارقطني رحمه الله على تصويبه للمرسل، وهذا على مذهب المدخلي يعتبر تعدياً على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، لأن الحديث المرسل من قسم الأحاديث الضعيفة، اللهم غفرًا^{(٢)(٣)}.

(١) انظر: (المنهاج) للنووي (ج ١ ص ٧٤).

(٢) بل هذا يعتبر ضد أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله، بل من الأرجيف على أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله!!!

(٣) فأين أنت من الكتب التي تدافع عن صحيح الإمام مسلم!!!

فقال ربيع المتعدي: (والراجح في نظري الإرسال، كما ذهب إليه أبو داود والدارقطني؛ ذلك بأن الذين رووه مرسلًا جماعة وهم: ١- عبدالرحمن بن مهدي، ٢- غندر، ٣- معاذ بن معاذ العنبري، ٤- حفص بن عمر، ٥- سليمان بن حرب، ٦- آدم بن أبي إياس، وكلهم ثقات حفاظ.

وتفرد علي بن حفص بوصله، وهو غير حافظ، إنما هو صدوق، فإسناده هذا إسناد شاذ^(١) على أحسن أصوله...^(٢). اهـ.

قلت: فأنت ترى أن المدخلي يضعف الحديث، ويحكم على إسناده بالضعف، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) فهو على مذهبه يعتبر متعدياً على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، اللهم غفرًا.

فأنت ترى -وقاك الله شرّ البدع وأهلها- كيف يتناقض هذا الرجل التناقض تلوا الآخر.

وهذا من عجيب أمر هذا المدعي أنه كثير المناقضة لنفسه، فيقع فيما ينهى الآخرين عنه، ويتصف بما يذمّ الآخرين بتلبّسه!!!.

وهذه -تالله- كبرى معائب هذا المدخلي بشهادة نفسه على نفسه، ويكأنه بدأ يخلط وتختلط عليه الأمور، فهو يعدّ الذي يضعف بعض الأحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) على طريقة أهل الحديث من التعدي والإرجاف

(١) قلت: والإسناد الشاذ كما هو معروف في مصطلح الحديث من الأسانيد الضعيفة، اللهم غفرًا.

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٣٢).

على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وأنه ضدّ (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ثم يضعف هو (الأحاديث في صحيح الإمام مسلم رحمه الله!!!)، فأبي تناقض أكبر من هذا؟!!!.

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ

وَيَعْمَى عَنِ العَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ

وَيَعْمَى عَنِ العَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

ويتجلّى هذا التناقض بصورة أوضح، وبطريقة أفصح عندما نرى تضعيفه

لأحاديث أخرى في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)!!!.

الحديث الثاني: (ليس منا من حلق، وسلق، وخرق).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ١٠٠) من طريق عبدالصمد

بن عبدالوارث أخبرنا شعبة عن عبدالملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن

أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ بهذا الحديث.

يرى الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٢٣٨) أن عبد الصمد بن عبدالوارث قد انفرد عن أصحاب شعبة برفع هذا الحديث بينما هم لا يَرَوُونَهُ إِلَّا مَوْقُوفاً^(١).

قلت: وقد توقف المدخلي فلم يرجح لا الوقف، ولا الرفع، وهذا على مذهبه لا يجوز، لأنه لا بدّ أن يُسَلَّم، وأن يجزم بصحة الإسناد كلّها في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) لأنه يزعم أن الأحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) كلها صحيحة ولذلك، يعتبر هذا من التّعدي على أسانيد (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، لأنه يجب علينا عنده أن نجزم بصحة الأسانيد، وأن لا نتكلم فيها، ولا نتوقف فيها، ولا نبحت فيها، والله المستعان.

قال ربيع المتعدّي: (أما رأيي فهو التوقف حتى توجد الروايات الموقوفة ثم تدرس أسانيدها^(٢))، وفي ضوء تلك الدراسة، وظهور المرجحات يمكن ترجيح أحد الأمرين: الرفع أو الوقف^(٣). اهـ.

قلت: فأنت ترى -وقاك الله شرّ البدع وأهلها- كيف يتناقض هذا الرجل التناقض تلو الآخر.

(١) وانظر (المنهاج) للنووي (ج ٢ ص ١١٢).

(٢) قلت: لماذا تدرس أسانيدها، والإسناد في صحيح الإمام مسلم، فهل أنت ضدّ صحيح الإمام مسلم!!!؟.

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٤٣).

وهذا من عجيب أمر هذا المدّعي أنه كثير المناقضة لنفسه، فيقعُ فيما ينهى الآخرين عنه، ويتصف بها يذمّ الآخرين بتلبّسه!!!.

الحديث الثالث: (قسم رسول الله قسماً).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ١٣٢) من طريق ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه سعد قال: (قسم رسول الله قسماً... الحديث).

استدرك الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التتبع) (ص ٢٧١) على إسناد هذا الحديث بسبب الاختلاف على سفيان وهو ابن عيينة.

فابن أبي عمر وحده من بين أصحاب سفيان بن عيينة يقول: عن سفيان عن الزهري...، وسائر أصحاب سفيان بن عيينة ممن روى هذا الحديث عنه يقولون: عن سفيان عن معمر عن الزهري، أي بواسطة معمر بين ابن عيينة والزهري^(١).

قلت: وقد وافق المدخلي المتعدّي، الحافظ الدارقطني رحمه الله على شذوذ إسناد الحديث، مع أنه في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).

(١) وانظر (المنهاج) للنووي (ج ٢ ص ١٨٢)، و (إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ١ ص ٤٦١)، و (النكت الظراف) لابن حجر (ج ٣ ص ٢٩٨).

فقال ربيع المتعدي: (وأخيراً فإن الدارقطني على صواب في انتقاده هذا الإسناد، فإن فيه إرسالاً خفياً بإسقاط معمر بن سفيان والزهري)^(١). اهـ
وقال ربيع المتعدي: (الخلاصة: أن الدارقطني مصيب في انتقاده، فالإسناد المتقد إسناد شاذ!!!)^(٢). اهـ

قلت: فالمدخلي يقول على إسناد الحديث أنه شاذ، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فهذا على مذهبه يعتبر تعدياً.
قلت: لأنه على مذهبه في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) يجب عليه أن يجزم بصحة الإسناد والمتن معاً، لأنه في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)!!!^(٣)، فلماذا خالف هنا مذهبه؟!!!.

الحديث الرابع: (الظهور شرط الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان).
رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٠٣) من طريق حبان بن هلال حدثنا أبان حدثنا يحيى أن زيداً حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: (الظهور شرط الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان... الحديث).

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٤٦).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٤٨).

(٣) فعلى هذا فهو ضدّ أحاديث، أو أسانيد صحيح الإمام مسلم!!!.

ويرجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٢٢٢) أن في إسناده هذا الحديث انقطاعاً بين أبي سلام، وأبي مالك الأشعري^(١). قلت: ويعلّ المدخلي إسناده الحديث أيضاً بالانقطاع بين أبي سلام، وأبي مالك الأشعري، مع أن الحديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله). فقال ربيع المتعدي: (الصواب: هو وقوع الانقطاع في هذا الإسناد المتقدم بين أبي سلام، وأبي مالك الأشعري).

وإذن فعلى مسلم مؤاخذه! من ناحية اختياره هذا الطريق على طريق معاوية بن سلام عن أخيه، فإن طريق معاوية كانت أولى بالاختيار!^(٢) اهـ. وقال ربيع المتعدي: (الخلاصة: ١ - المتن صحيح لغيره^(٣)! من غير طريق مسلم!، ٢ - إسناده مسلم معلّ بالانقطاع!، ٣ - والدارقطني ومن وافقه في انتقاده على صواب في حكمهم بالانقطاع!، ٤ - إذ ثبت أن أبا سلام لم يدرك أبا

(١) وانظر (المنهاج) للنووي (ج ٣ ص ٩٩)، و(بيان الوهم والإيهام) لابن القطان (ج ٢ ص ٣٧٧)، و(جامع العلوم والحكم) لابن رجب (ص ١٨٥)، و(إكمال إكمال المعلم) للأبي (ج ٢ ص ٣)، و(إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٢ ص ٩).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٧٠).

(٣) فأنت ترى أن ربيعاً يصحح المتن من غير طريق الإمام مسلم، وهذا على مذهبه يعتبر إرجافاً وتعدياً على (أحاديث صحيح الإمام مسلم)!!!، فتنبه.

مالك الأشعري!، ٥- فدفاع النووي ضعيف^(١)، وما ذهب إليه من احتمال غير صحيح لعدم إدراك أبي سلام، أبا مالك الأشعري...^(٢) اهـ.

قلت: وهذه -تالله- كبرى معايب هذا المدخلي بشهادة نفسه على نفسه، ويكأنه بدأ يَحْلِطُ وتختلط عليه الأمور، فهو يعد الذي يضعف بعض الأحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) على طريقة أهل الحديث من الإرجاف والتعدي على أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وأنه ضدّ (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، ثم به يضعف ويعلّ هو الأحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)!!!، فأى تناقض أكبر من هذا؟!!!!.

وهذا من عجيب أمر هذا المدّعي أنه كثير المناقضة لنفسه، فيقعّ فيما ينهى الآخرين عنه، ويتصف بما يذمّ الآخرين بتلبّسه!!!.

الحديث الخامس: (إذا جلس أحدكم على حاجته، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٢٤) من طريق عمر بن عبد الوهاب الرياحي حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح عن سهيل عن القعقاع

(١) قلت: ويرد المدخلي دفاع الإمام النووي عن أحاديث صحيح مسلم، وهذا من التناقض، فهو يزعم أنه مع

المدافعين عن أحاديث صحيح مسلم، وهو هنا ضدهم!!!، والله المستعان.

(٢) كذلك أنت دافعك عن بعض أحاديث صحيح الإمام مسلم ضعيفة!!!.

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٧٢).

عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا جلس أحدكم على حاجته... الحديث).

قلت: يرجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التتبع) (ص ١٨٩) أن هذا الحديث إنما هو محفوظ عن ابن عجلان، لا عن سهيل بن أبي صالح^(١).
قلت: وقد وافق المدخلي على علة الإسناد، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله).

فقال ربيع المتعدي: (والظاهر - في نظري - أن ما ذهب إليه الدارقطني، وأبو الفضل هو الصواب، وأن ما ذهب إليه النووي^(٢) من احتمال بعيد، وذلك أنه قد روى الحديث عدد كثير، وفيهم أئمة حفاظ - لا يروونه إلا من حديث ابن عجلان... ويبدو أن الخطأ فيه من عمر بن عبد الوهاب الرياحي كما يقول أبو الفضل).

وليت مسلماً أخرج من حديث ابن عجلان لاسيما، وقد رواه الأئمة عنه مثل سفيان، ويحيى بن سعيد، والليث، وابن المبارك.

(١) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٣ ص ١٥٨)، و(إكمال المعلم) للقاضي عياض (ج ٢ ص ٧٢).

(٢) قلت: الإمام النووي من المدافعين عن أحاديث الإمام مسلم هنا، فلا بد أن تكون أنت مع المدافعين، وإلا لماذا عدلت عن ذلك، إذن فأنت تعتبر على مذهبك من المرجفين على أحاديث صحيح الإمام مسلم!!!.

ولست أدري لماذا عدل مسلم عن حديث (ابن عجلان)، وهو بهذه
المكانة إلى حديث (سهيل) مع ما فيه من شذوذ^(١)، فعليه في ذلك مؤاخذه^(٢)،
والدارقطني مصيب في نقده^(٣). اهـ.

الحديث السادس: (فأخرج يده من تحت الجبة، وألقى الجبة على منكبيه،
وغسل ذراعيه، ومسح بناصيته وعلى العمامة، وعلى خفيه).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٣٠) من طريق محمد بن
عبدالله بن بزيع حدثنا يزيد (يعني ابن زُرَيْع) حدثنا حميد الطويل حدثنا بكر بن
عبدالله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه المغيرة بن شعبة قال: (تخلف
رسول الله ﷺ وتخلفت معه، فلما قضى حاجته قال: أمعك ماءً... الحديث).

ذهب الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التتبع) (ص ٣١١) إلى أن هذا
الحديث المروي عن بكر بن عبدالله المزني لا يصح إلا من حديث حمزة بن
المغيرة، وأن جعله من رواية عروة بن المغيرة وهم من محمد بن عبدالله بن
بزيع^(٤).

(١) هنا يُشَدُّ الحديث، وهو في (صحيح الإمام مسلم) فخالف مذهبه، والله المستعان.

(٢) على مذهبك لا يجوز لك أن تؤاخذ الإمام مسلم في شيء من صحيحه!!!.

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٨٠).

(٤) وانظر: (العلل) للدارقطني (ج ٧ ص ١٠٣)، و(المنهاج) للنووي (ج ٣ ص ١٧١).

قلت: وأثبت المدخلي أن إسناده الإمام مسلم رحمه الله فيه وهم، بل هو شاذُّ عنده، فهو يضعف الأسانيد في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، والله المستعان.

فقال ربيع المتعدي: (ثبوت وهم ابن بزيع في ضوء الروايات المخالفة له: وهذا ما استند إليه الدارقطني في توهيم محمد بن عبدالله بن بزيع في ذكره عروة في هذا الإسناد الذي ندرسه، فهو إذن واحد من الثقات خالف رواية الأكثرين الثقات فيكون شاذًّا في انفراده بذكر عروة في هذا الإسناد بدل حمزة، فهو ومن وافقه على صواب في حكمهم فيما يظهر لي...) (١). اهـ

قلت: فربيع هنا يضعف الإسناد وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فهو محلٌّ على نفسه، ويجرم على غيره، والله المستعان.

الحديث السابع: (إنما كان يجزئك إن رأيت أن تغسل مكانه).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٣٨) من طريق خالد بن عبدالله الطَّحَّان عن خالد بن مهران عن أبي معشر عن إبراهيم عن علقمة والأسود: (أن رجلاً نزل بعائشة فأصبح يغسل ثوبه، فقالت عائشة: إنما كان يجزئك إن رأيت أن تغسل مكانه... الحديث).

يتلخص كلام الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (ص ٥٥٨) في أن هذا الحديث قد وهم فيه خالد الطَّحَّان حيث جعله من حديث الأسود

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٨٧).

وعلقمة، وهو في الواقع لا يعرف عن علقمة، بل المحفوظ عن إبراهيم النخعي إنما هو حديث الأسود، ومن حديث الأسود، وهمام^(١).

قلت: وربيع يُخطئ الإمام مسلم رحمه الله في ذكره هذا الإسناد في (صحيحه)، بل قال: ولعل ذلك مما غفل عنه الإمام مسلم رحمه الله^(٢).

فقال ربيع المتعدي: (فترى في كل ما عرضنا من أسانيد في مسلم وغيره أن مدار هذا الحديث على الأسود، وهمام فقط، ولا ذكر فيها لعلقمة مما يدل على صحة ما قاله الدارقطني رحمه الله)^(٣). اهـ

قلت: وهذا لونٌ آخرٌ مما هو مُتلبسٌ به، ويَتَّهَمُ به غيره!!!.

وقال ربيع المتعدي: (وإذن فذكر علقمة مع الأسود في إسناد هذا الحديث الذي دار الكلام حوله وهم واضح من خالد بن عبدالله الطَّحَّان الواسطي)^(٤). اهـ

قلت: وهذا يدل أن ربيعاً يعلّل الأسانيد، أو الأحاديث، وهي في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فلماذا ينكر ذلك على غيره، فهو حلال عليه، حرام على غيره!!!.

(١) وانظر: (العلل) للدارقطني (ج ١٤ ص ٣٤٩).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٣).

(٣) انظر: (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٢).

(٤) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٢).

فتأمل الهوى المضلّ!!!.

وقال ربيع المُتعدّي: (أما الإسناد المتقد فهو كما قال الدارقطني: وقول خالد عن علقمة غير محفوظ، كما اتضح لنا ذلك من دراسة طرق هذا الحديث من شتى المصادر)^(١). اهـ.

قلت: وهذا لونٌ آخرٌ مما هو مُتلبس به، ويتَّهم به غيره!!!.

الحديث الثامن: (توضاً وانضح فرجك).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٤٧) من طريق ابن وهب أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه بكير عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال: (قال علي بن أبي طالب أرسلنا المقداد بن الأسود إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن المذي يخرج من الإنسان... الحديث).

يرى الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التبّع) (ص ١٧٤) أن في إسناد هذا الحديث انقطاعاً في موضعين:

الموضع الأول: بين مخرمة، وأبيه بكير إذ لم تثبت رواية مخرمة عن أبيه، ودليله عليه إقرار مخرمة نفسه بأنه لم يسمع من أبيه شيئاً، كما روى هذا حماد بن خالد.

(١) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٣).

الموضع الثاني: بين سليمان بن يسار، وعلي بن أبي طالب^(١).

قلت: وأعل ربيع الإسناد، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، وهذا على مذهبه يعتبر إرجافاً على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، والله المستعان.

فقال ربيع المتعدي: (الراجح عدم سماع محرمة من أبيه)^(٢). اهـ

وقال ربيع المتعدي: (وهنا نقول: إن الراجح أيضاً هو عدم ذكر ابن عباس في هذا الإسناد)^(٣). اهـ

وقال ربيع المتعدي: (أما إسناد محرمة الذي دار حوله النقاش فالراجح أن فيه انقطاعاً من موضعين، كما تقدم بيان ذلك، وعليه فهو إسناد ضعيف...)^(٤). اهـ

قلت: فربيع هنا يضعف الإسناد، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فأعله بالانقطاع في موضعين، بين محرمة، وأبيه بكير، وبين سليمان بن

(١) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٣ ص ٢١٤)، و(بيان الوهم والإيهام) لابن القطان (ج ٢ ص ٣٧١)، و(فتح الباري) لابن حجر (ج ٢ ص ٤٢٢)، و(إكمال إكمال المعلم) للأبي (ج ١ ص ٨٣).

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٦).

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٧).

(٤) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ٩٧).

يسار، وعليّ بن أبي طالب، وإن ذكر ابن عباس فيه خطأ، فعمل مخرمة بن بكير من باب وصل المنقطع^(١).

فانظروا - بالله عليكم - إلى هذا التلاعب البيّن، والتناقض الجليّ، وكأنّ هذا المدخلي يتلاعب بعقول قُرّائه، ويظنّهم مستسلمين لكلامه، مُسلمين برأيه ومَرَامِهِ!!!.

فهذه التنبيهات وحدها كافية لنقض كلامه الذي ذكره في (كشفه البالي) (ص ١٥ و ١٦) الذي يزعم فيه أنه لا يجوز نقد أسانيد، أو أحاديث صحيح الإمام مسلم مطلقاً!!!.

قلت: فانظر إلى هذا التباين والتضادّ!، وكيف راجّ عليه ما حذّر منه؟!!!!، فنعوذ بالله من الهوى والتعصب.

فلا نريد التطويل بنقده، والكشف عن خوافيه، وإنما ذكرتُ الذي ذكرتهُ لأبيّن للمدخلي ما يقطعُ تغريرهُ واغترارهُ، ويدفعُ تبجّحهُ وافتخارهُ، ويدرأُ عنادهُ واستكبارهُ!!!.

قلت: فليتأمل هذا مناصروا المدخلي، ومريدوه حتى يعرفوا الحقّ من الباطل، وصدق القول من الخبر العاطل، وإلا ((فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ)) [الرعد: ١٧].

(١) قلت: فهذه أجلى صور التناقض، وأوضحها، بل إنها قدح صريح بعدالة الإمام مسلم رحمه الله، وصحيحه!!!.

الحديث التاسع: (في كل صلاة قراءة).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٩٧) من طريق أبي أسامة عن حبيب بن الشهيد قال: سمعت عطاء يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا صلاة إلا بقراءة) قال أبو هريرة رضي الله عنه: فما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلنه لكم، وما أخفاه أخفيناكم).

لقد صوب الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التَّبَع) (١٩٥) أن صدر هذا الحديث من قول أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قوله: (في كل صلاة قراءة)، لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لم يرفعه في هذا الحديث من أصحاب حبيب بن الشهيد إلا أبو أسامة، وقد خالفه أصحاب حبيب بن الشهيد^(١).

قلت: وأعلّ ربيع الحديث المرفوع، وهو في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) وِصْوَبَ وَقْفِهِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وهذا على مذهبه يعتبر تعدياً على أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله). اللهم غفراً.

فقال ربيع المتعدي بعدما ذكر الروايات التي خالف أصحابها أبا أسامة: (صواب ما ذهب إليه الدارقطني والدمشقي: فهؤلاء تسعة من الرواة عن حبيب بن الشهيد، وعطاء بن أبي رباح شيخ حبيب، لا يروون صدر هذا الحديث: (في كل صلاة قراءة) إلا موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه).

(١) وانظر: (فتح الباري) لابن حجر (ج ٢ ص ٢٥٢).

وإذن فالحق هو ما قاله الدارقطني، ووافقه الدمشقي من أن صدر الحديث: (في كل صلاة قراءة) هو من قول أبي هريرة رضي الله عنه، وهو الصواب^(١). اهـ.

قلت: وهذا يدل أن ربيعاً يضعف الحديث، وهو من أحاديث (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فهو متلبس بما ينكره على غيره، والله المستعان.

قلت: فهو يخالف قوله في (كشفه البالي) (ص ١٥): حيث قال: (ولا نرى نشاطه!!! إلا ضد أحاديث من صحيح مسلم!!!... مع أراجيف على صحيح الإمام مسلم!!!، ورميه بكثرة الأحاديث الشاذة!!!). اهـ.

قلت: فمن ياربيع الآن ضدّ أحاديث في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله؟!)، ومن يرجف على (صحيح الإمام مسلم رحمه الله؟!)، ومن يرمي (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) بكثرة الأسانيد أو الأحاديث الشاذة فيه؟!، الجواب: أنت يا مدخلي!!!^(٢).

قلت: وهذا لون آخر مما هو متلبس به، ويتهم به غيره!!!.

فانظر إلى هذا التباين والتضاد!!!، وكيف راج عليه ما حذر منه!!!، فنعوذ بالله من الهوى والتعصب للآراء المضلة.

(١) بين الإمامين مسلم والدارقطني (لربيع (ص ١٠٧)).

(٢) وعلى قولك في (كشفك البالي) (ص ١٥) أنت توافق المستشرقين وأذناهم في إرجافهم على أحاديث السنة اللهم غفرأ.

الحديث العاشر: (فإذا قرأ فأنصتوا).

رواه الإمام مسلم في (صحيحه) (ج ١ ص ٣٠٤) من طريق جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي غلاب عن حطان عن أبي موسى عن النبي ﷺ: (وإذا قرأ فأنصتوا).

يرجح الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتابه (التتبع) (ص ٢٣٩) أن سليمان التيمي قد وهم فزاد في هذا الحديث: (فإذا قرأ فأنصتوا)^(١).

قلت: والمدخلي يضعف زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) وهي في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)!!!، وهذا التضعيف من ربيع يعتبر على مذهبه من الأضداد على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل من الأراجيف عليها.

قلت: فإذا كان كذلك فلماذا ضعفت زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) وهي في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فهل تُجيزُ لنفسك ما تحرّمه على غيرك؟!!!.

قلت: لأنك اعتبرت تضعيفي لزيادة: (لم يعملوا خيراً قط) في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في (صحيح الإمام مسلم رحمه الله) بالطرق الشرعية الحديثية عند أهل الحديث، من الأضداد، ومن الأراجيف ومن التّعدي على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فإذا كنت أنا كذلك عندك، فأنت كذلك ضعفت زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) وهي من (أحاديث صحيح الإمام مسلم

(١) وانظر: (المنهاج) للنووي (ج ٤ ص ١٢٣)، و(نصب الراية) للزيلعي (ج ٢ ص ١٥).

رحمه الله)، فأنت إذن ضد (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، بل أنت ترجف وتتعدى عليها، اللهم غفراً.

واستمع إلى ربيع المتعدي وهو يضعف زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) وهي في صحيح الإمام مسلم رحمه الله.

فقال ربيع المتعدي وهو ينقل قول عبید الله المباركفوري في (المرعاة) (ج ١ ص ٩٥٨) مع موافقته له: (وأما قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا) فقد أجمع^(١) الحفاظ على أنه وهم من الراوي، وأنه ليس بصحيح!... ولا شك أن عدد المضعفين أكثر من عدد صححه بأضعاف، فيقدم تضعيفهم على تصحيح مسلم، ومن وافقه...^(٢) اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (والذي ترجح لي في ضوء أقوال هؤلاء العلماء الحفاظ أن هذه الجملة: (وإذا قرأ فأنصتوا) قد وهم فيها سليمان التيمي كما قال، وأن حكمهم قائم على منهج المقارنة والترجيح بالمعتبر من المرجحات، ومنها الكثرة والحفظ، وهذا منهج قد سلكه مسلم نفسه في كتاب التمييز وطبقة على

(١) على مذهبك في (كشفك البالي) (ص ١٥) لا بد عليك أن تخالف هذا الإجماع في تضعيفهم لزيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا)، فتخالفهم وتصحح هذه الزيادة، وإلا أنت من المرجفين على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، كما تدعي.

(٢) قلت: وهذا إقرار من ربيع بعلم العلل، وأن مسلماً طبقه، بل المدخلي طبقه، فلماذا يجرمه على غيره؟!!!.

الزهري!!! وأمثاله، فإذا رأينا أصحاب قتادة كلهم يروون هذا الحديث دون هذه الزيادة، وهي تتعلق بقضية هامة^(١) (٢). اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (إن هذه الزيادة في حديث أبي موسى رضي الله عنه الذي رواه مسلم وهي قوله: (وإذا قرأ فأنصتوا) قد وهم فيها سليمان التيمي^(٣)). اهـ.

قلت: بل المدخلي لم يصحح زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) بالشواهد لضعفها^(٤)، والله المستعان.

فقال ربيع المتعدي: (ولهذه الزيادة شواهد، ولكنها كلها لم تسلم من غوائل الطعن!!!). اهـ.

وقال ربيع المتعدي: (وهذه الروايات من النوع الذي لا يُجبر بعضه بعضاً لشدة ضعفها ولشدوذها). اهـ.

قلت: فتأمل الهوى والتضليل، والتناقض والقول العليل!!!^(٥).

بل انظر إلى هذا التباين والتضاد!!!، وكيف راج عليه ما حذر منه!!!.

(١) وكذلك زيادة: (لم يعملوا خيراً قط) تتعلق بقضية هامة، هامة، هامة!!!.

(٢) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١١٣).

(٣) (بين الإمامين مسلم والدارقطني) لربيع (ص ١١٧).

(٤) وكذلك أنا لم أصحح زيادة: (لم يعملوا خيراً قط) بالشواهد لضعفها، فهو يُجيز لنفسه، ويُجزم على غيره اللهم غفراً.

(٥) قلت: فاتهام المدخلي غيره بالتعدي على (أحاديث صحيح الإمام مسلم رحمه الله)، فهو اتهام باطل، راجع إلى المدخلي مردودٌ عليه اللهم سدّد سدّد.

قلت: وهذا من عجيب أمر هذا المدعيّ أنّه كثيرُ المناقضة لنفسه، فيقعُ فيما يَنْهَى الْآخَرِينَ عَنْهُ، وَيَتَّصِفُ بِهَا يَدُّمُ الْآخَرِينَ بِتَلْبُسِهِ^(١).

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

قلت: فأنت ترى -وقاك الله شر البدع وأهلها- كيف يتناقض هذا الرجلُ

التناقضُ تلو الآخر، كما حكم هو نفسه على نفسه!!!^(٢).

(١) وهذه -تالله- كبرى معائب هذا المدخلي بشهادة نفسه على نفسه، ويكأنه بدأ يخلط وتختلط عليه الأمور!!!.

(٢) قلت: وهذا في إظهار تلاعب المدخلي، وهو أيضاً لكشف حال تلاميذه السحابين، وأنهم من الجهلة في العلوم الشرعية، لذلك لم يكشفوا ضلالات المدخلي، فلم يكشف المدخلي إلا السلفيون لعلمهم بالعلوم الشرعية، لذلك بينوا ضلالات المدخلي، وهذا ظاهر منهم، والله الحمد والمنة.